تحرك عاجل

تأييد حكم السجن بحق زعيم المعارضة

أصدرت محكمة الاستئناف في البحرين، في 12 ديسمبر/كانون الأول 2016، حكمها النهائي بحق زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان، حيث حكمت عليه بالسجن لمدة تسعة أعوامٍ، بعد إعادة محاكمته. وبذلك، فإنه يُعتبر سجين رأي، سُجن بسبب ممارسته السلمية لحقوقه في حرية التعبير.

في 12 ديسمبر/كانون الأول 2016، أيدت محكمة الاستئناف في البحرين حكمًا بالسجن لمدة تسعة أعوامٍ كان قد صدر بحق زعيم المعارضة **الشيخ علي سلمان**، الأمين العام لحزب المعارضة الرئيسي في البحرين، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، حيث جاء ذلك عقب إعادة محاكمته. وبذلك، فإن الشيخ علي سلمان يُعتبر سجين رأي، ولا يزال مُحتجزًا في سجن جوّ.

ففي 17 أكتوبر/تشرين الأول 2016، أمرت محكمة التمييز بإعادة محاكمة الشيخ علي سلمان، حيث رفضت الحكم النهائي لمحكمة الاستئناف الصادر في 30 مايو/أيار 2016، والذي مدت فيه فترة سجنه من أربعة أعوامٍ إلى تسعة أعوامٍ. واستندت محكمة التمييز في قرارها إلى حقيقة أن المُقتطفات التي اقتُطعت من خطب الشيخ علي سلمان لم تشكل أدلة إدانة كافية، وأنه كان ينبغي تقديم خُطبه المُسجلة بالكامل إلى هيئة المحكمة؛ حيث كان قد اشتكى محاموه، خلال سير المحاكمة، للمحكمة بأن مُقتطفات خُطبه المقدمة قد أُنتزعت من سياقها، وطلبوا إليها تشغيل النُسخ الكاملة للخُطب أمامها، بما في ذلك المقاطع المُتعلقة بالطابع السلمي لمطالب حزبه. هذا، ولم يقرر الشيخ علي سلمان بعد ما إذا كان سيستأنف الحكم بإدانته مجددًا أمام محكمة التمييز أم لا.

يُذكر أن المحكمة الكبرى الجنائية كانت قد أصدرت، في بادئ الأمر، حكمًا في 16 يونيو/حزيران 2015، بسجنه لمدة أربعة أعوامٍ، عقب محاكمة جائرة، بتُهمٍ شملت "الإهانة العلنية لوزارة الداخلية"، و"تحريض الآخرين في العلن على عدم طاعة القانون"، بينما برأت ساحته من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي

بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة"، إلا أن الادعاء العام استأنف الحكم. واتصلت هذه التهم بخطب ألقاها في 2012 و2014، من بينها تلك التي ألقاها أمام الجمعية العامة لحزبه، وأكد فيها مُجددًا على تصميم الحزب على السعي إلى تسلم السلطة في البحرين عبر الوسائل السلمية، بُغية تحقيق المطالب الإصلاحية التي نودي بها في انتفاضة 2011، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. كما قد شدد فيها على ضرورة المساواة بين جميع البحرينيين.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو بالإنكليزية أو بلغاتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات البحرينية على إلغاء الإدانة الصادرة بحق الشيخ علي سلمان والإفراج عنه فورًا ودون شروط أو قيد، نظرًا لكونه سجين رأي لم يُحتجز إلا بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- دعوة السلطات إلى تنفيذ قرار "الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي،" الذي دعا إلى الإفراج عن الشيخ علي سلمان فورًا ومنحه التعويض الكافي؛
- حث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير وإلغاء أو تعديل كافة القوانين التي تُجرِّم الممارسة السلمية للحقوق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 24 يناير/كانون الثاني 2017 إلى الجهات التالية:

<u>ملك البحرين</u>

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب جلالة الملك
صندوق بريد 555
قصر الرفاع، المنامة
البحرين
فاكس: 97317664587+

<u>وزير الداخلية</u>

سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
مكتب رئيس الوزراء
ص. ب. 13
المنامة، البحرين
فاكس: 97317232661+
تويتر: @moi_Bahrain
ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية
معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص. ب. 450 ، المنامة، البحرين
فاكس رقم: 97317531284+
البريد الإلكتروني: http://www.moj.gov.bh/en/
تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. وهذا هو التحديث الثامن للتحرك العاجل UA 22/15. ولمزيد من المعلومات:

https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/5115/2016/en/

تحرك عاجل

تأييد حكم السجن بحق زعيم المعارضة

معلومات إضافية

يُذكر أن الشيخ علي سلمان هو الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية، التي تُعد حزب المعارضة الرئيسي في البحرين. وقد اعتُقل، في 28 ديسمبر/كانون الأول 2014، فيما يتصل بتصريحات، كان قد أدلى بها في خُطبه، في عامي 2012 و2014، ومن بينها خُطبته في 26 ديسمبر/كانون الأول 2014، أمام اجتماع الجمعية العمومية لجمعية الوفاق، التي تحدث فيها عن استمرار المعارضة في التصميم على الوصول إلى السلطة في البحرين لتحقيق مطالب انتفاضة عام 2011 عبر الوسائل السلمية، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. كما سلَّط الضوء في خُطبه على ضرورة تحقيق المساواة بين جميع البحرينيين، بما في ذلك الأسرة الحاكمة. وجاء اعتقاله بعد أيامٍ قليلة من إعادة انتخابه لولاية رابعة في منصب الأمين العام لجمعية الوفاق. وفي يونيو/حزيران 2016، أمرت المحكمة الإدارية العليا بتجميد أنشطة جمعية الوفاق ومصادرة أموالها، وذلك عقب جلسة طارئة. وفي 17 يوليو/تموز 2016، قضت المحكمة بحل جمعية الوفاق، التي خسرت الاستئناف في 22 سبتمبر/أيلول 2016؛ وذلك في حين أن الزعيم الروحي لجمعية الوفاق الشيخ عيسى قاسم قد حُرم من جنسيته في 20 يونيو/حزيران 2016.

وكانت قد بدأت محاكمة الشيخ علي سلمان أمام المحكمة الكبرى الجنائية، في 28 يناير/كانون الثاني 2015، بحضور مراقبين يُمثلون منظمة العفو الدولية ودبلوماسيين يُمثلون عدة حكومات أجنبية. وقد أُرجئت جلسات المحاكمة عدة مرات. كما اشتكى محاموه للمحكمة بأن الأدلة المستخدمة ضده لم تتضمن سوى مقتطفات من خطبه، وقد انتُزعت من سياقها، وطلبوا إلى المحكمة تشغيل خُطبه المسجلة بالكامل أمام المحكمة، ولكن القاضي كرر رفضه لطلبهم، كما رفض أيضًا مطلب المحامين باستدعاء شهود الدفاع للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة. وقد تدخل القاضي بصورة تعسفية في سير المحاكمة، حيث رفض أسئلة فريق الدفاع أو أعاد صياغتها، أثناء قيامهم باستجواب شهود رئيسيين، من بينهم الضابط الذي أجرى التحقيق

بشأن الشيخ علي سلمان. وأثناء جلسة المحاكمة الأخيرة، سمح القاضي للادعاء بتقديم مرافعة إضافية خطية، ولكنه رفع الجلسة بعد بضع دقائق، دون السماح لمحامي الدفاع بتقديم المزيد من الوثائق كأدلة في القضية. وصدر حكم بحق الشيخ علي سلمان، في 16 يونيو/حزيران 2015، بعد محاكمته محاكمةً جائرةً، بالسجن لمدة عاميّن بتهمتي "التحريض العلني على كراهية واحتقار طائفة من الناس، بما يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام" و"إهانة وزارة الداخلية في العلن"، وبالسجن لمدة عامين آخرين بتهمة "تحريض الآخرين علنًا على عدم طاعة القانون"، وبتبرئة ساحته من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة."

وانعقدت جلسة استئناف الحكم الصادر بحق الشيخ علي سلمان أمام محكمة الاستئناف بالمنامة، في 15 سبتمبر/أيلول 2015؛ حيثما طالب الادعاء بإنزال العقوبة القصوى، وبإلغاء الحكم بتبرئة ساحته من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة." ويُذكر أن ضباط السجن قد منعوا الشيخ علي سلمان من مناقشة القضية منفردًا مع محامييه، أثناء زيارتهم له، قبل جلسة الاستئناف الأولى. وأثناء جلسة الاستئناف الثانية، في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2015، لم يسمح القاضي للمحامين بتشغيل تسجيلات فيديو لخُطب الشيخ علي سلمان لتوضيح كيف اقتُطعت أقواله عن سياقها كي تُستخدم كدليل إدانة؛ دون أن يقدم أي أساس لعدم السماح بذلك. كما قد قدم محاموه مرافعة الدفاع مكتوبة، ومن ثم في المحكمة، إلا أن الادعاء العام أخذ يُقاطعهم طوال جلسة الاستماع. وسُمح للشيخ علي سلمان بالإدلاء بأقواله أمام المحكمة لمدة 15 دقيقة، حيث نفى كافة المزاعم الموجهة ضده، وقال إنه يسعى إلى التغيير السياسي والدستوري عبر الوسائل السلمية، وإنه يُحاكم بسبب معتقداته. وفي 30 مايو/أيار 2016، أيدت محكمة الاستئناف الحكم بإدانته ومدت فترة الحكم بسجنه من أربعة أعوامٍ إلى تسعة أعوامٍ؛ لتُلغي بذلك تبرئته من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة." وقد شهد استئناف الحكم مخالفات إجرائية، تضمنت انتهاكات لحقه في الحصول على ما يكفيه من الوقت والتسهيلات لإعداد دفاعه.

وحريٌ بالذكر أن الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي دعى السلطات البحرينية، في سبتمبر/أيلول 2015، إلى الإفراج عن الشيخ علي سلمان فورًا ومنحه التعويض الكافي.

الاسم: الشيخ علي سلمان

النوع: ذكر